الراوي المختلف فيه جرحاً وتعديلاً

تعريفه - المؤلفات فيه - أسباب اختلاف النقاد - حكم روايته

إعداد

أ.د/ مصطفى أبوزيد محمود رشوان

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

ملخص البحث

إن معرفة مراتب الرواة جرحًا وتعديلًا من الأمور المهمة لطلاب علم الحديث، ومن المراتب الصعبة الدقيقة مرتبة الراوي المختلف فيه، وهو راوٍ اختلفت كلمة النُّقاد فيه بين مجرِّح ومعدِّل، فهو بين التوثيق والتضعيف.

وقد تعددت أسباب اختلاف النقاد في جرح الرواة وتعديلهم، فمنها: ما كان بسبب اختلاف مناهجهم في الجرح والتعديل تشددًا وتساهلًا واعتدالًا، ومنها: ما كان سببه كون الجارح والمجروح أقرانًا فتكون بينهما شدَّة في نقد بعضهما، ومنها: كون الجارح مجروحًا في نفسه فلا يقبل نقده لغيره، ومنها: ما كان بسبب الاصطلاحات الخاصة لبعض النقاد التي ربما تُفهم على غير وجهها المختار، ومنها: ما يكون بسبب اختلاف المذاهب العقدية والسياسية وهذا يؤدي إلى تجريح كل طرف للآخر، ومنها: قصور خِبرة الناقد بمن يجرحه أو يعدله.

وقد ظهر من كلام النقاد عن الرواة المختلف فيهم عدد من القواعد:

الأولى: أن الراوي المختلف فيه حديثه حسنٌ عند تفرده به، بقيدين: أولهما: مراعاة ما ضُعِّف فيه الراوي المختلف فيه كالتدليس والتضعيف في شيخ بعينه ففي هذه الحالة يُضعَّف، ثانيهما: عدم مخالفته لمن هو أقوى منه.

الثانية: أن الراوي المختلف فيه يشترط فيه أن يكون من أهل الصدق، والمقصود بأهل الصدق: أهل العدالة.

الثالثة: أن ضعف الراوي المختلف فيه غالبًا من جهة سوء حفظه.

وبمقارنة الرواة المختلف فيهم المذكورين في البحث ظهر أنهم من رجال المرتبة الخامسة من مراتب «تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر، وبالتالي فالحكم السابق ينطبق على رواة هذه المرتبة، لا كما ادعى البعض تضعيفها المطلق.

Abstract in English

1- Title of the research: The teller of different in invalidation or amendment.
2- Name of researcher: Mostafa Abo zide Mahmouad.
3- Email: mostafa_el_azhary@azhar.edu.eg
4- Keywords (Teller Different Invalidation and Amendment).
5- Academic profile of the researcher: (Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic Studies and Arabic for girls at the University of Al-Azhar University)

Abstract

Defining the ranks of Hadith-tellers respecting the aspects of invalidation or amendment has become one of the most paramount affairs appertaining to 'the students learning the science of Hadith' However, confining the real rank of the disputed Hadith-narrator is regarded as the most difficult and sophisticated one of all as he is the one that critics' views have become various and contradictory. Each has their evidences. Some consider it a kind of invalidation; on the contrary, others emphasize the fact of amendment and it is a compromise way between trustworthiness and weakness.

Each has their own proofs on which there are a lot of evidences and sound reasons are based. Some assume discordance. Others assert disagreement. Thus the reasons have become various and diverse.

Some see the reasons why they are disagreeing are due to their strictness, lenience and moderation whereas others see there's accordance between a critic and whose Hadith-transmission that could be reviewed so they are both peers and vehement to each other.

Some see that 'Hadith-teller is to be the one who is able to review his own works so he disagrees to be reviewed by anyone else.

Others see the idioms coined by some critics could be misunderstood while other ones see that's all owing to the dissimilarity of some critics' political or dogmatic doctrines that have resulted in severe criticism. However, others see that this is due to critic's insufficient experience and incomplete knowledge of whom he is criticizing.

Critics' views on the disputed Hadith-tellers are mainly based upon the following principles:-

1. The first principle is that the disputed Hadith-narrator's Hadith transmission is thus ranked "good" as long as he is the only one who does this, simultaneously no one else narrates such a Hadith. However, this is due to two restrictions: The first is concerning considering the reasons why the Hadith narrated is so weak owing to a certain Sheikh. In this way, the Hadith is ranked "Weak". The second is that the Hadith-teller isn't opposing whoever is stronger than him. (i.e. he shouldn't oppose a similar Hadith narrated by having strong confidence.)
2. The second principle is that the disputed Hadith-narrator must be more trustworthy. (i.e. he must be witnessed that he adheres to fairness and impartiality).
3. The third principle is that the reasons for considering the hadith narrated is somewhat weak are often owing to Hadith-narrator's misremembering.

Among all the disputed Hadith- narrators mentioned in this dissertation are apparently shown to be 'men of the fifth rank' listed out of the ranks of "Approximation of Rectification" by "Hafez Ibn Hagar" Consequently, the previous judgment applied only to Hadith-tellers of such this rank but not as some claim absolute weakness.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

ثم أما بعد، فإنَّ معرفةَ مراتب الرواة، ومعرفةَ درجة كل مرتبة منها تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا، لهو من مهمات علم الجرح والتعديل، وأهم من ذلك معرفة تطبيقات المحدثين على هذه المراتب واختياراتهم لأحاديث أصحابها، لأنهم النبراس الذي نهتدي به في فهم قواعد علوم الحديث.

وقد حصر الحافظ ابن حجر[1] مراتب الرواة في ثلاث فقال: «إما ثقة، وإما مختلف فيه، وإما ضعيف»[2]، ومعلوم درجة حديث المرتبة الأولى والثالثة، وأما الثانية فيُحتاج للكشف عن درجة حديث أصحابها إلى معرفة أقوال المحدثين وتطبيقاتهم لهذه المرتبة، لأنها مُشكِلة عند بعضهم في فهم درجتها تحسينًا وتضعيفًا.

وقد حاولت في بحثي هذا أن أضع لبِنَة في بيان درجة حديث أصحاب هذه المرتبة، والله الموفق والمستعان.

---

(١) هو أحمد بن علي بن محمد الكناني، ثم المصري، أبو الفضل الشافعي، إمام الحفاظ في زمانه، ولد سنة (٧٧٣)، طلب الحديث من سنة (٧٩٤هـ)، فسمع الكثير، ولازم الحافظ العراقي، وبرع في جميع فنون الحديث وتقدَّم فيها، صنَّف: «فتح الباري شرح البخاري»، و«تغليق التعليق»، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريبه»، و«لسان الميزان»، و«نكت ابن الصلاح»، و«الإصابة في تمييز الصحابة» وغيرها كثير، توفي سنة (٨٥٢). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٥٥٢).

(٢) «لسان الميزان» (٩/٥٠٤).

أسباب اختيار الموضوع:

١) الحاجة إلى إفراد الكلام على هذه المرتبة من الرواة ببحث مستقل.

٢) إظهار درجة حديث أصحابها، وخاصة أنها مرتبة رواتها مترددين بين التعديل والتجريح، فهي مرتبة محيِّرة للباحثين في أحكامهم على رواتها.

٣) وأخيرًا فإن حبي لسنة رسول الله – ﷺ – وعلومها التي منها علم الجرح والتعديل، هي من أهم الأسباب الداعية لأن أشارك ببحث في هذا العلم.

خطة البحث:

قسَّمت البحث إلى: مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياري له، وخطتي فيه، ومنهجي له.

وأما المبحث الأول: ففيه تعريف الراوي المختلف فيه، والمؤلفات في الرواة المختلف فيهم.

وأما المبحث الثاني: ففيه أسباب اختلاف النُّقاد في جرح الرواة وتعديلهم.

وأما المبحث الثالث: ففيه حكم رواية الراوي المختلف فيه.

وأما المبحث الرابع: ففيه مقارنة كلام النقاد السابق بكلام الحافظ في «التقريب».

وأما الخاتمة: ففيها أهم النتائج والتوصيات.

منهج البحث:

فتشت في كتب الحفاظ الكبار كأبي الحسن ابن القطان الفاسي، وابن حجر العسقلاني، وغيرهما عن تعابيرهم في الرواة، فوجدت من جملة هذه التعابير عبارة «مختلف فيه»، فجمعتُ ما وقفت عليه لا على وجه الاستقصاء، وإنما ما يكفي لإعطاء تصورٍ وقاعدة عن حال الراوي المعبر عنهم بـ «مختلف فيه» عندهم.

كما عقدت مقارنة بين الرواة الذين عبَّر النقاد عنهم بـ «مختلف فيه» وبين المرتبة التي عقدها الحافظ في «تقريبه» لهؤلاء الرواة، وذلك من خلال جدول وضعته في خاتمة البحث.

وسميته:

الراوي المختلف فيه جرحًا وتعديلاً
تعريفه - المؤلفات فيه - أسباب اختلاف النقاد - حكم روايته

والله أسأل التوفيق في عملي هذا وسائر أعمالي، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

***

المبحث الأول

تعريف الراوي المختلف فيه، والمؤلفات في ذلك

تعريفه: هو الراوي الذي اختلفت كلمة النُّقَّاد فيه تعديلًا وتجريحًا.

شرح التعريف:

– «الراوي» هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجرد رواية[(١)]، وقد نَظَم العلامة الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي[(٢)] – / – هذا المعنى فقال:

وناقلُ الحديثِ بالإسنادِ ∴ يُدعَى بمسنِدٍ بلا انتقادِ
كان لهُ علمٌ به أو ليس لهْ ∴ إلا روايةُ الحديثِ مُكْمَلهْ
وذا هو الراوي لديهمْ أيضا ∴ كطالبٍ ولم يحاز فيضا[(٣)]

فالراوي والمسنِد بمعنى واحد.

---

(١) «تدريب الراوي» للسيوطي (٢/٣٩).

(٢) هو أبو المواهب محمد حبيب الله بن عبدالله بن أحمد الجكني، الشنقيطي، المالكي، ولد سنة (١٢٩٥هـ)، نشأ في أسرة علمية فحفظ القرآن وحصَّل العلوم والفنون، ثم انتقل إلى المغرب بعد احتلال فرنسا لبلاده، فتتلمذ عليه الملك عبد الحفيظ، وصحبه للحج، فمكث فترة يدرس في بلاد الحرمين الشريفين، ثم انتقل إلى مصر فاستقبله علماء الأزهر بكل حفاوة، وعُيِّن مدرسًا للحديث في كلية أصول الدين، له: «زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم»، و«هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث»، و«دليل السالك إلى موطأ الأمام مالك»، وغيرها، توفي سنة (١٣٦٣هـ). انظر «تشنيف الأسماع» للدكتور محمود سعيد (ص١٥٥)، و«الأعلام» للزركلي (٦/٧٩).

(٣) «هدية المغيث» (ص٣٤).

– «اختلفت»، تقول: اختلف القوم؛ إذا ذهب كلُّ واحدٍ إلى خِلافِ ما ذهب إليه الآخر، وهو ضدُّ الاتفاق، والاسم الخُلْفُ بضم الخاء[١].

– «النُّقَّاد» جمع ناقد، وهو من يَتصدى للحكم على الأحاديث تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا من خلال جمع طرقها، والكلام على رواتها جرحًا وتعديلًا، وبيان عللها.

– «تعديلًا» **التعديل لغة**: من عَدَلَ في أمره عَدْلًا، من باب ضرب، فمصدره العَدْل وهو القصد في الأمور، وهو خلاف الجَوْر، يقال: فلان عدل، أي: مَرْضِيٌّ يُقتنع به[٢].

واصطلاحاً: هو الحكم على الراوي بأنه عدل ضابط[٣].

– «وتجريحًا» **الجرح لغة**: يقال: جَرَحَه جَرْحًا، من باب نفع، والجُرْح بالضم الاسم، وجَرَحَه بلسانه؛ عَابَهُ وتَنَقَّصه، ومنه جَرَحْتَ الشاهد؛ إذا أظهرتَ فيه ما تُرَدُّ به شهادته[٤].

واصطلاحاً: هو الطعن في رواة الحديث بما يسلب عدالتهم أو ضبطهم[٥].

***

المؤلفات في المختلف فيهم:

وقفتُ على مؤلَّفين في هذا النوع من الرواة:

---

(١) «المصباح المنير» (١/١٧٩) مادة (خ ل ف).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٩٦) مادة (ع د ل).

(٣) «المنهج الحديث في علوم الحديث» (قسم الرواة) للدكتور محمد السماحي (ص٥٥).

(٤) «المصباح المنير» (١/٩٥) مادة (ج ر ح).

(٥) «المنهج الحديث في علوم الحديث» (قسم الرواة) للدكتور محمد السماحي (ص٨٢).

الأول: كتاب «المختلف فيهم» للحافظ أبي حفص بن شاهين[1]، وهو مطْبوع عدة طبعات منها طبعة بتحقيق الدكتور/ عبدالرحيم القشقري، بمكتبة الرشد، الرياض.

وقد حوى المطبوع ثمان وستين ترجمة مرتبين على حروف المعجم، ممن ذكرهم المصنِّف في كتابه «الثقات»، وأعاد ذكرهم في «الضعفاء»، وبعد إيراد اسم الراوي يذكر ما ورد فيه من توثيق وتضعيف، ثم يورد حكمه عليه.

نموذج منه: «ذِكر حُميد بن زياد؛ أبي صخر، والخلاف فيه. ذكر ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سُئل عنه فقال: «ليس به بأس»[2]، وأن يحيى بن معين قال: «هو ضعيف»[3].

قال أبو حفص: «وهذا الخلاف في (حُميد) من أحمد ويحيى، يُوجب التوقف فيه، وكان ابن زياد صاحب علمٍ بالتفسير، وليس له حديثٌ كثير. ولعل يحيى

---

(١) هو عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، ولد سنة (٢٩٧)، سمع محمد بن محمد الباغندي، وأبا القاسم البغوي، وعنه الماليني، والبرقاني، قال ابن أبي الفوارس: «ثقة مأمون، صنَّف ما لم يصنفه أحد»، وقال الداودي: «كان شيخًا ثقة، يشبه الشيوخ، إلا إنه كان لحَّانًا، ولا يعرف الفقه»، وقال الخطيب: «كان ثقة أمينًا»، مات سنة (٣٨٥). انظر «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (ت ٥٩٨١)، و«طبقات الحفاظ» للسيوطي (ص٣٩٢).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد (ت ٤١٢٦).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢٢٢/٣) من رواية إسحاق بن منصور عن ابن معين، وقال ابن معين في رواية ابن الجنيد (ت ٨٨٠)، والدارمي (ت ٢٦٠): «ليس به بأس»، فوافق الإمام أحمد.

وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه، والله أعلم»[١].

الثاني: ما جمعه الحافظ المنذري[٢] في آخر كتابه «الترغيب والترهيب» فقد عقد بابًا للرواة المختلف فيهم المذكورين في الكتاب، وقد بلغت تراجمه نحوًا من ثلاث وثمانين ومئة ترجمة ممن ذكرهم في كتابه أثناء التعليق على الأحاديث، ولكنه يختلف عن ابن شاهين في أنه لا يذكر قوله في نهاية كل ترجمة، بل يكتفي بإيراد الخلاف في الراوي فقط، وأحيانًا يورد قوله في أول الترجمة، وقد طُبع طبعات عديدة، لعل أشهرها لتي علَّق عليها الأستاذ مصطفى محمد عمارة، وهذا الباب مطبوع بآخرها.

مثال: «أصبغ بن زيد الجُهني مولاهم، الواسطي، صدوق، ضعَّفه ابن سعد[٣]، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به»[٤]، وقال النسائي: «لا بأس به»[٥]، ووثَّقه ابن معين[٦]، والدارقطني[٧].

ورغم المادة العلمية الغزيرة في الكتابين إلا أني لم أقف على نص من الإمامين في حكم الراوي المختلف فيه، ولا في بيان درجة حديثه.

***

(١) «المختلف فيهم» (ص٢٨).
(٢) المصدر السابق (ص٢٨).
(٣) في «طبقاته» (ت ٤٢٤٩).
(٤) «المجروحين» (ت ١٠٨)، ونص عبارته: «يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد».
(٥) «تهذيب الكمال» (٣٠٢/٣)، ترجمة (أصبغ بن زيد).
(٦) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٥٠٢١).
(٧) «سؤالات البرقاني للدارقطني» (ت ٣٦).

المبحث الثاني

أسباب اختلاف النقاد في جرح الرواة وتعديلهم

هناك جملة من الأسباب ينبغي أن يعرفها الباحثون ليعلموا مدى تحقق الاختلاف الوارد في الراوي جرحًا وتعديلًا من عدمه تحققه، لأن هذه الأسباب منها ما يكون مؤثرًا ومعتبرًا في مسألة الاختلاف، ومنها ما لا يكون كذلك، وهذه الأسباب هي:

الأول: **اختلاف مناهج النقاد في الجرح والتعديل تشدداً واعتدالًا وتساهلًا**:

هناك مِن النقاد مَن يتشددون فيغمزون الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا توثيقه مُعتبر، وجرحه غير معتبرٍ إلا إذا وافقه على الجرح غيره من المعتدلين المنصفين.

وأيضًا هناك من النقاد من يتساهلون في توثيق الضعفاء، فهؤلاء إذا ضعفوا أحدًا شُدَّ على تضعيفهم، وإذا وثقوا ينظر هل وافقهم أحد من المعتدلين.

قال الذهبي: «إن الذين قَبِل الناس قولهم في الجرح والتعديل على ثلاثة أقسام: قسم تكلَّموا في أكثر الرواة؛ كابن معين، وأبي حاتم، وقسم تكلَّموا في كثير من الرواة؛ كمالك، وشعبة، وقسم تكلَّموا في الرجل بعد الرجل؛ كابن عُيَيْنة، والشافعي.

والكلُّ أيضًا على ثلاثة أقسام: قسم منهم مُتَعَنِّتٌ في الجرح مُتَثَبِّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويُلَيِّن بذلك حديثه، فهذا إذا وَثَّق شخصًا فَعَضّ على قوله بناجذيك، وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه، ولم يُوَثِّق ذاك أحدٌ من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحد فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا؛

يعني لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره يوثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب؛ وابن معين، وأبو حاتم، والجُوزجاني متعنتون.

وقِسم في مقابلة هؤلاء؛ كالترمذي، والحاكم، والبيهقي، متساهلون.

وقِسمٌ كالبخاري، وأحمد ابن حنبل، وأبي زُرعة، وابن عدي، معتدلون منصفون»[1].

قال الذهبي وهو يتحدث عن تشدد الإمام أبي حاتم الرازي: «إذا وثَّق أبو حاتم رجلًا فتمسّك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلًا صحيح الحديث، وإذا لَيَّن رجلًا، أو قال فيه: «لا يحتج به»، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثَّقه أحدٌ فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال»[2].

ومن المتساهلين: الإمام أبو حاتم بن حبان، فقد وَصَفَه الحافظ ابن حجر في «نكته على كتاب ابن الصلاح»[3] بأنه مشهور بالتساهل في النقد.

الثاني: تأمل أقوال النقاد ومعرفة مخارجها، وحكاية نصها الذي قاله صاحبها:

قال الحافظ ابن حجر: «وينبغي أن يُتَأمّل أيضًا أقوال المُزكِّين ومخارجها، فقد يقول المُعَدِّل: «فلان ثقة»، ولا يريد به أنه ممن يحتجُّ بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجْهِ السؤالِ له.

فقد يُسئل عن الرجلِ الفاضلِ المتوسط في حديثه فيُقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: «فلان ثقة»، يريد أنه ليس

(١) «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص١٥٨).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٣/٢٦٠).
(٣) (٢/٧٢٦).

من نمط من قُرن به، فإذا سُئل عنه بمفرده بَيَّن حاله في التَّوسط، فمن ذلك: قول الدُّورِي[1]: سُئل ابن معين، عن محمد بن إسحاق، وموسى ابن عُبَيْدة الرَّبَذي أيهما أحب إليك؟ فقال: «ابن إسحاق ثقة»[2].

وسُئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: «صدوق، وليس بحجة»[3].

ومِثْلُهُ أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عُقيل؟ فقال: «عُقيل لا بأس به»، وهو يريد تفضيله على يونس[4].

وسُئل عن عُقيل وزَمْعة بن صالح ؟ فقال: «عُقيل ثقة متقن».

وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يُحْمَل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثَّق رجلاً في وقت، وجَرَّحه في وقت آخر.

وقد يَحْكُمُون على الرجل الكبير في الجرح بمعنىً لو وُجد فيمن هو دونه لم يُجْرَح به، فيَتَعَيَّن لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصِّها، ليتبين منها ما لعله خفي على كثير من الناس إذا عُرض على ما أصَّلناه»[5].

---

(١) هو عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي، الحافظ، روى عن يحيى بن أبي بكير، وأبي داود الطيالسي، وأخذ عن ابن معين الجرح والتعديل، روى عنه الأربعة، وعبد الله بن أحمد، وثَّقه النسائي، وقال أبو العباس الأصم: «لم أر في مشايخي أحسن حديثًا منه»، مات سنة (٢٧١). ترجمته من: «تهذيب الكمال» (ت ٣١٤١)، و«طبقات الحفاظ» (ص٢٦١).

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٢٣٠)، وليس فيه كلمة «ثقة».

(٣) المصدر السابق (ت ١٠٤٧)، وفيه «ثقة» بدل «صدوق».

(٤) «الجرح والتعديل» (٤٣/٧) في ترجمة (عقيل بن خالد).

(٥) «لسان الميزان» (٢١٣/١).

وبناء على هذا السبب: ينبغي على الباحث ملاحظة مخارج كلام النقاد، فإن ملاحظتها تَقِي كثيرًا مما يُظنُّ أنه اختلاف في الراوي، وخاصة لو كان من ناقد واحد.

الثالث: **ملاحظة كلام الأقران في بعضهم البعض**:

قال الحافظ الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبَأ به، ولا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحسد، لا ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمتُ أن عصرًا من الإعصار سلِم أهله من ذلك سوى النبيين والصديقين، ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريس، اللهم ﴿ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾»[(١)].

ومن أمثلته: قول أبي حفص عمرو بن علي الفَلَّاس في (محمد بن حاتم السَّمين): «ليس بشيء».

قال الذهبي: «هذا من كلام الأقران الذي لا يُسمع، فإن الرجل ثَبْتٌ حجة»[(٢)].

وقال الذهبي في ترجمة (مُطَيَّن؛ محمد بن عبدالله الحضرمي) من «تذكرة الحفاظ»[(٣)]: «ولأبي جعفر العَبْسيِّ[(٤)] كلامٌ في مُطيَّن، وعَدَّدَ له نحوًا من ثلاثةِ

(١) «ميزان الاعتدال» (١/١١١)، والاقتباس من سورة الحشر، الآية (١٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/٤٥١).
(٣) (٢/١٧٢).
(٤) هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر العبسي، سمع: أباه، وعميه: أبا بكر، والقاسم، وعنه: ابن صاعد، وأبو القاسم الطبراني، والإسماعيلي، وجمع وصنَّف، وله «تاريخ» كبير، كان من أوعية العلم، وقال صالح جزرة: «ثقة»، وقال عبد الله ابن أحمد بن حنبل، فقال: «كذاب»، وقال ابن خراش: «كان يضع الحديث»، وقال عبدان: «لا بأس به»، مات سنة (٢٩٧)، وقد قارب التسعين. ترجمته من: =

أوهام، فلا يُلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، وبكلِّ حالٍ فمُطيَّن ثقة مطلقًا، وليس كذلك العَبسي».

الرابع: **معرفة الاصطلاحات الخاصة لبعض الأئمة**:

قال الذهبي: «نحن نفتقرُ إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلمَ بالاستقراء التام عُرْف ذلك الإمام الجِهْبِذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة»(١).

ومن أمثلة ذلك: قول الإمام البخاري: «سكتوا عنه»، فإن معناها عنده: (تَرَك النُّقاد الاحتجاج بحديثه)، وهو بهذا مخالف لما عليه الجمهور الذين ذهبوا إلى أنها في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي التي «يُخَّرجُ حديث أصحابها للاعتبار، لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها»(٢).

قال أبو بشر محمد بن أحمد الدَّوْلاَبِي – فيما نقله عنه أبو أحمد ابن عَدِيٍّ في «الكامل»(٣) –: «يعني: سكتوا عنه؛ تركوه».

وقال الذهبي: «لكن مقصده بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه»(٤)، وكذا قال في «المغني»(٥). وقال السخاوي: «فيه نظر»، و«فلان سكتوا عنه»، وكثيرًا

= «سير أعلام النبلاء» (٢١/١٤).

(١) «الموقظة» (ص٨٢).

(٢) «فتح المغيث» (٢٩٥/٢) بتصرف.

(٣) (٣٦٨/١).

(٤) «الموقظة» (ص٨٣).

(٥) (١٧٦/٢).

ما يُعبِّر البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه»[١].

الخامس: ملاحظة الكلام بسبب اختلاف المذاهب:

قال الحافظ ابن حجر: «وممن ينبغي أن يُتوقف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة، سببها: الاختلاف في الاعتقاد»[٢].

وقال: «والآفة تدخل في الجرح بغير تحرُّز من المخالفة في العقائد، وهو موجود كثيرًا قديمًا وحديثًا»[٣].

ومن أمثلة ذلك: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني، قال عنه الحافظ ابن حجر: «إن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجُوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب، وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع، فتراه لا يتوقف في جرح من ذَكَره منهم بلسان ذَلْق، وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يُلَيِّنُ مثل الأعمش، وأبي نُعيم، وعُبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث، وأركان الرواية، فهذا إذا عارضه مثله، أو أكبر منه، فوَثَّق رجلاً ضعفه قُبِل التوثيق.

ويلتحق به: عبد الرحمن بن يوسف بن خِرَاش، المحدّث الحافظ، فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فَيُتَأنى في جرحه لأهل الشام، للعداوة البينة فِي الاعتقاد»[٤].

ومن نماذج حط الجُوزجاني على مخالفيه في العقيدة: ما ذكره الحافظ

---

(١) «فتح المغيث» (٢/٢٩٠).

(٢) «لسان الميزان» (١/٢١٣).

(٣) «نزهة النظر» (ص١٣٩) بتصرف.

(٤) «لسان الميزان» (١/٢١٢).

قال: «قال الجُوْزجَاني: كان مائلاً عن الحق، ولم يكن يكذب في الحديث[١].

قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيع.

قلت: الجوزجاني كان ناصِبيًا منحرفًا عن علي، فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان، والصواب موالاتهما جميعًا، ولا ينبغي أن يُسمع قول مبتدع في مبتدع»[٢].

وقال أيضًا: «وأما أبو إسحاق الجُوزجاني فقال: كان زائغًا غاليًا؛ يعني في التشييع، قلت: والجوزجاني غالٍ في النصب فتعارضا»[٣].

ومن نماذج حطِّ ابن خِرَاش على مخالفيه في العقيدة: قال الحافظ: «وتكلَّم فيه ابن خِرَاش، فلم يُلتفت إليه أحدٌ للمذهب»[٤].

السادس: **ملاحظة كون الجارح مجروحاً في نفسه**:

إذا المجرِّح أو المعدِّل مجروحًا فكلامه في الرواة غير مقبول، فلا يُبَادرُ الباحث إلى قبولِ جرحه أو تعديله، ما لم يوافقه غيره من المعتبرين، ومن هؤلاء: أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، قال الحافظ في ترجمة (أحمد ابن شَبِيب) بعدما نقل توثيقه عن جملةٍ من النُّقاد: «وقال أبو الفتح الأزدي: «منكرُ الحديث، غيرُ مرضيٍّ».

قال الحافظ: «ولا عبرة بقول الأزدي، لأنه هو ضعيف، فكيف يُعتمد في تضعيف الثقات»[٥].

---

(١) «أحوال الرجال» (ص١٣٦) في ترجمة (إسماعيل بن أبان الوراق).

(٢) «هدي الساري» (٣٥٦/٢).

(٣) المصدر السابق (٣٨٥/٢) في ترجمة (سعيد بن عمرو بن أشوع).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٥١/١) في ترجمة (أحمد بن عَبْدَة الضَّبِّي).

(٥) «هدي الساري» (٣٤٦/٢).

وقال أيضًا في «تهذيب التهذيب»[1] بعدما نقل قول الأزدي فيه: «لم يَلتفت أحدٌ إلى هذا القول، بل الأزدي غير مرضي».

السابع: **قصور خبرة الجارح بالمجروح**:

وسببها: اختلاف البلد، وتأخر العصر، فقد يخطئ أئمة النقد في الكلام على من لا يعرفونه لاختلاف بلدانهم، فلابد من التأن والتثبت في قبول كلامهم في غير أهل بلدانهم إذا خالف أهل ذلك البلد، قال حماد بن زيد: «أهل بلد الرجل أعرف بالرجل»[2].

وقال الزركشي: «إن رواية أهل البلد بعضهم عن بعض أولى من رواية أهل البلد عن غيرهم، ومِنْ ثَمَّ كان إسماعيل بن عيَّاش حُجَّة في الشاميين، لأنهم أهل بلده دون الحجازيين»[3].

ومن أمثلة اختلاف البلدان: قول العُقيلي في (عبدالملك بن خُلَّج الصنعاني): «ولم يقع إلينا لهذا الشيخ رواية نختبر بها حاله، وأهل بلده أعلم به»[4].

ومن أمثلة تأخر العصر: ما حدَث للحافظ ابن عبد البر فإنه قال في (أبان ابن صالح بن عمير القرشي مولاهم): «ضعيف»، وقال ابن حزم: «ليس بالمشهور».

وقد قال ابن معين، والعِجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبو زرعة،

---

(١) (٣٢/١).

(٢) «الكفاية» (ص١٠٦).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٦٩/١).

(٤) «الضعفاء الكبير» (٧٩٤/٣).

وأبو حاتم الرازيان في أبان: «ثقة».

قال الحافظ: «وهذه غفلة منهما، وخطأ تواردا عليه، فلم يُضعف أَبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تَقَدَّم معه»[(١)].

الثامن: اختلاف أسباب الجرح، فربما يُجرح الراوي بما ليس بجارح، أو يعدل بما ليس تعديلًا:

فلابد أن يلاحظ الباحث أسباب جرح النقاد للرواة وتعديلهم، فربما جُرح الراوي بما ليس جارحًا، أو عُدِّل بما ليس تعديلًا، فيكون الجرح والتعديل لا قيمة له.

فقد قيل لشعبة بن الحجاج: لم تَركتَ حديث فلان؟ قال: «رأيتُه يركض على بِرذَون فتركتُ حديثه»[(٢)].

وقال شعبة أيضًا: «أتيتُ منزلَ المنهال بن عمرو فسمعت فيه صوت الطُّنبُور، فرجعت»، فهلا سألت عسى أن لا يعلم هو[(٣)].

وقال شعبة أيضًا، قال: قلت للحكم بن عُتيبة: لم لم ترو عن زاذان؟ قال: «كان كثير الكلام»[(٤)].

وقال يعقوب بن سفيان: سمعت إنسانًا يقول لأحمد بن يونس[(١)]:

---

(١) «تهذيب التهذيب» (٨٢/١).

(٢) «الكفاية» (ص١١١)، والبِرْذَونُ: دابَّةٌ خاصَّة لا تكونُ إلا من الخيلِ، والمقصودُ منها غير العِرابِ، كما في «تاج العروس» للزبيدي (٢٤٦/٣٤).

(٣) المصدر السابق (ص١١٢)، والطنبور: آلة من آلات اللعب واللهو والطرب ذات عنق وأوتار، كما في «المعجم الوسيط» (٥٦٧/٢).

(٤) المصدر السابق (ص١١٢).

عبد الله العُمري ضعيف؟ قال: «إنما يضعفه رافضي مبغض لآبائه، ولو رأيتَ لحيته وخِضابه وهيئته لعرفت أنه ثقة».

قال الخطيب البغدادي: «فاحتج أحمد بن يونس على أن عبدَ الله العُمري ثقة بما ليس حجة ، لأن حسن الهيئة مما يشترك فيه العدل والمجروح»[٢].

التاسع: **اختلاف حال الراوي زماناً ومكاناً وشيوخاً**.

ينبغي أن يلاحظَ الباحث أن هناك رواةً مختلف في الحكم عليهم تعديلًا وتجريحًا بسبب انتقالهم من مكان إلى مكان، أو تغيُّر حالهم من زمان إلى زمان، أو في بعض شيوخهم.

ومن الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض الأماكن: مَعْمَر بن راشد الأزدي، حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، لأنَّ كتبَه لم تكن معه، وحديثه باليمن جيد، لأنها كانت معه[٣]، وإسماعيل بن عيَّاش الحمصي، حديثه عن الشاميين جيد، وحديثه عن غيرهم مضطرب[٤]، وزهير بن محمد الخراساني،

---

(١) هو أحمد بن عبدالله بن يونس بن عبد الله التميمي، أبو عبدالله الكوفي، روى عن إسرائيل بن يونس، وإسماعيل بن عياش، وعبدالله بن عمر العمري، وغيرهم، = = وعنه البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة الرازي، ويعقوب بن سفيان، قال أحمد بن حنبل: «أحمد بن يونس شيخ الإسلام»، وقال أبو حاتم: «كان ثقة متقنًا»، مات سنة (٢٢٧). ترجمته من: «تهذيب الكمال» (ت ٦٤)، و«طبقات الحفاظ» (ص١٧٧).

(٢) «الكفاية» (ص٩٩).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٦٠٢/٢).

(٤) المصدر السابق (٦٠٩/٢).

رواية أهل العراق عنه مستقيمة، ورواية أهل الشام عنه منكرة[١].

ومن الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض الأزمان[٢]: حُصين بن عبد الرحمن السُّلمي، أحد الثقات الأعيان المحتج بهم في «الصحيحين»، قال ابن معين: «اختلط بأخرة»[٣].

فممن روى عنه قبل الاختلاط: هُشيم بن بشير، وسفيان الثوري، وخالد ابن عبد الله الواسطي، وزائدة بن قدامة الثقفي، وشعبة بن الحجاج، وسليمان التيمي، وسليمان بن مِهران الأعمش.

ومن الثقات الذين ضُعِّفوا في بعض الشيوخ: سفيان بن حسين الواسطي، ثقة في غير الزهري باتفاق النقاد، قال يحيى بن معين: «سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري»[٤].

وخاتمة القول: ينبغي أن يتَلَمَّس الباحثُ مواطن التوثيق والتضعيف في الرواة المختلف فيهم، وأن ينظر في أسباب ذلك، مع إمعان النظر والتدقيق في الأمر فإنه دين، فيُعمل ما يستحق الإعمال، ويهمل ما يستحق الإهمال.

***

(١) «شرح علل الترمذي» (٦١٤/٢).

(٢) وهم المسمَّون في كتب الاصطلاح بالمختلطين: وهم الرواة الذين خلَّطوا في آخر عمرهم، وحكم روايتهم: أنه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يُقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أَشكَل أمره فلم يُدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده. انظر «فتح المغيث» (٤٥٩/٤).

(٣) «شرح علل الترمذي» (٥٦١/٢).

(٤) «تاريخ يحيى بن معين» رواية الدارمي (ت ١٩).

المبحث الثالث

حكم رواية الراوي المختلف فيه

سأذكر في هذا المبحث نُقُولًا عن عدد من العلماء – مرتبًا لهم حسب وفياتهم – في بيان حكم حديث الراوي المختلف، وبيان درجته.

- الحافظ أبو الحسن ابن القطان[(١)]:

هو أول من نبَّه على درجة الراوي المختلف فيه في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، وأنه حسن الحديث.

[١] قال: «سعد بن سعيد، ...، وهو مختلف فيه، وقد قال فيه ابن حنبل: «ضعيف»[(٢)]، وقال أبو حاتم: «مود»[(٣)]، واختُلف في ضبط هذه اللَّفظة، فمنهم من يخففها، أي: هالك، ومنهم من يُشددها، أي: حسن الأداء، والحديث من أجله – لو اتصل – فمختلف فيه، لا يقال فيه: صحيح، بل حسن»[(٤)].

[٢] وقال: «هو حديث في إسناده ثلاثةٌ كلُّ واحدٍ منهم مختلف فيه، بحيث يقال على الاصطلاح: الحديث من روايته حسن، أي: له حال بين

---

(١) هو علي بن محمد بن عبد الملك الحِميري، الفاسي، المالكي، قال ابن الأبار: «كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية في الرواية، معروفًا بالحفظ والإتقان»، صنَّف: «بيان الوهم والإيهام»، مات سنة (٦٢٨). ترجمته من: «سير أعلام النبلاء» (٣٠٦/٢٢)، و«طبقات الحفاظ» (ص٤٩٨).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» رواية ابنه عبد الله (ت ١٢٠٠)، ولفظه: «ضعيف الحديث».

(٣) «الجرح والتعديل» (٨٤/٤).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٣٤/٣).

حالي الصحيح والسقيم»[١].

وهؤلاء الثلاثة هم: حجاج بن أرطاة النَّخَعِي، والمِنهال بن خليفة العِجْلي، ويحيى بن يمان العجلي.

[٣] وقال أيضًا: «وقال فيه – يعني: الترمذي –: «حديث حسن»، ولم يُبين المانع من صحته، وهو حديث يرويه الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، وعاصم مختلف فيه، فبحقٍ قيل فيه: حسن»[٢].

[٤] وقال: «وعبد الله بن صالح، أبو صالح، كاتب الليث، هو الذي لأجله قال فيه: حسن، فإنه مختلف فيه»[٣].

– وقال عنه أيضًا: «وإنما يرويه كاتب الليث، وهو مختلف فيه، ... والحديث من أجله حسن، والرجل من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه، لكنه مختلف فيه»[٤].

[٥] وقال: «يرويه جعفر بن سليمان، وهو مختلف فيه، فحقُّه أن يقول فيه: حسن»[٥].

[٦] وقال: «وهو حديث إنما يرويه عن جابر: عبدالله بن محمد بن عقيل، وهو مختلف فيه، ضَعَّفه قوم بسوء الحفظ، فالحديث من أجله حسن»[٦].

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٤٢٣/٣).
(٢) المصدر السابق (٤٤١/٣).
(٣) المصدر السابق (٥٠٥/٣).
(٤) المصدر السابق (٦٧٦/٤).
(٥) المصدر السابق (٨٧/٤).
(٦) المصدر السابق (٩٣/٤).

[٧] وقال: «معاوية بن صالح مختلف فيه، ومن ضعَّفه ضعَّفَه بسوء الحفظ، ... فالحديث من أجله – لو لم يكن فيه مجهول –، لا يكون صحيحًا بل حسنًا»(١).

– وقال عنه أيضًا: «وينبغي أن يقال له أيضًا: حسن، فإنه من رواية معاوية بن صالح، وهو مختلف فيه، وهو أيضًا من أهل الصدق، ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه»(٢).

[٨] وقال: «وعثمان – يعني: ابن أبي العاتكة – مختلف فيه، قال ابن معين: «ليس بشيء»(٣)، وقال ابن حنبل: «لا بأس به، إنما بليته من علي ابن يزيد»(٤)، فحديثه هذا ينبغي أن يقال فيه: حسن لا صحيح»(٥).

[٩] وقال: «ومبارك – يعني: فَضَالة – مختلف فيه، فالحديث من أجله حسن»(٦).

[١٠] وقال عن (إسماعيل بن عيَّاش): «ولكن من حيث هو مختلف فيه، بحيث ضعَّفه قومٌ على الإطلاق، ووَثَّقه قومٌ عن الشاميين، يجب أن يقال لحديثه: حسن»(٧).

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (١٠٩/٤).
(٢) المصدر السابق (٦٧٧/٤).
(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٥١٩٢).
(٤) نسبة هذا الكلام للإمام أحمد لم أقف عليها، وإنما وقفت عليها من كلام أبي حاتم الرازي كما في «الجرح والتعديل» (١٦٣/٦).
(٥) «بيان الوهم والإيهام» (١٤١/٤).
(٦) المصدر السابق (١٤٤/٤).
(٧) المصدر السابق (١٨٥/٤).

[١١] وقال عند كلامه على حديث: «كَسْرُ عظمِ الميْت ككسره حيًّا»[(١)]: «وهو إنما ينبغي أن يقال فيه: حسن، فإنه من رواية الدَّرَاوردِي – هو عبد العزيز بن محمد – وهو مختلف فيه، عن سعد بن سعيد، وكان أحمد يضعفه[(٢)]، وقال فيه ابن معين: «صالح»[(٣)]، وأخرج له مسلم»[(٤)].

[١٢] وقال عن (هشام بن سعد): «الرجل مختلف فيه، وهو غير مدفوع عن الصدق، وقد أخرج له مسلم، والذي حكاه عن ابن حنبل من أنه ضعَّفه، إنما قال أحمد: «لم يكن بالحافظ»، وهذا قد يقال لمن غيره أحفظ منه، والذي حكاه عن ابن معين من تضعيفه إياه، فإنما ذلك تضعيفه له بالقياس إلى غيره، وأما أبو حاتم فهو عنده مثل ابن إسحاق، نص على ذلك، وكذلك أبو زرعة، وزاد أن قال: «هشام أحب إلي»[(٥)]، ... ولست أقول: إنه ثقة، ولكن الحديث من أجله حسن»[(٦)].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤/٧٥)، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم هل يتنكب ذلك المكان؟، (ح٣١٩٩)، وابن ماجه في «سننه» (١/٥١٦)، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت، (ح١٦١٦)، والبزار في «مسنده» (١٨/٢٥٠ ح٢٨٥)، كلهم من طريق: الدراوردي، عن سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، مرفوعًا.

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» رواية ابنه عبد الله (ت ١٢٠٠)، ولفظه: «ضعيف الحديث».

(٣) «الجرح والتعديل» (٤/٨٤).

(٤) «بيان الوهم والإيهام» (٤/٢١٠).

(٥) «الجرح والتعديل» (٩/٦١).

(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٤/٣٣٤).

[١٣] وقال: «وأسامة -يعني: ابن زيد الليثي- مختلف فيه، فالحديث حسن»[(١)].

- وقال: «وَرَدَّ الحديث بأنه منقطع فيما بين المَقْبُرِي وأم سلمة، ولم يُبيِّن أنه من رواية أسامة بن زيد الليثي، وهو مختلف فيه، فلو أسند لقيل في حديثه: حسن لا صحيح»[(٢)].

[١٤] وقال عن حديث (محمد بن مسلم الطائفي): «وينبغي أن يكون حسنًا؛ فإنه من رواية محمد بن مسلم الطائفي، ... ومحمد بن مسلم مختلف فيه»[(٣)].

[١٥] وقال: «سلَّام بن سليمان القارئ، صاحب عاصم، وهو مختلف فيه، فالحديث حسن»[(٤)].

[١٦] وقال عن حديث (القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي): «والقاسم مختلف فيه، فحقُّ الحديث أن يقالَ فيه: حسن»[(٥)].

[١٧] وقال عن (عبد الرحمن بن إبراهيم القاص): «والمقصود أن تعلم أنه مختلف فيه، والحديث من روايته حسن»[(٦)].

[١٨] وقال عن حديث: «من تعلَّم علمًا مما يُبتغى به وجهَ الله ...»[(٧)]:

---

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٤/٤١٨).
(٢) المصدر السابق (٣/٢٧).
(٣) المصدر السابق (٤/٥١٦).
(٤) المصدر السابق (٤/٦٣٤).
(٥) المصدر السابق (٥/١٦٢).
(٦) المصدر السابق (٥/٣٧٧).
(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (ح٢٦٦٥١) عن سُريج بن النعمان، عن =

«وهو حسن، فإن فُليح بن سليمان مختلف فيه»[1].

- **الإمام أبو زكريا النووي[2]:**

قال عن حديث أبي بَكْرَة – ﷺ – عن النبيِّ – ﷺ –: «أنَّهُ كان إذا جاءَه أمرُ سُرورٍ أو يُسَرُّ به خَرَّ ساجدًا شاكِرًا لِله تعالى»: «رواه أبو داود والترمذي[3]، وقال: «حسن»، ولم يضَعِّفه أبو داود، وفي إسناده بكار ابن عبد العزيز، وهو مختلف فيه، قال الترمذي: «لا نعرف هذا الحديث إلا

= فُليح، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة يرفعه، وعن ابن أبي شيبة أبو داود في «سننه» (٣٢١/٤)، كتاب العلم، باب في طلب العلم لغير الله، (ح٣٦٥٦)، وعنه ابن ماجه في مقدمة «سننه» (٩٢/١)، باب الانتفاع بالعلم والعمل به، (ح٢٥٢).

(١) «بيان الوهم والإيهام» (٦٥٣/٦).

(٢) هو الإمام الفقيه الحافظ، محيي الدين يحيى بن شرف بن مُرِّي الحزامي، الحوراني، الشافعي، ولد سنة (٦٣١)، صنَّف: «شرح مسلم»، و«شرح المهذب»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، وكان إمامًا بارعًا، حافظًا متقنًا، وكان شديد الورع والزهد، مات سنة (٦٧٦). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٥١٣).

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه» (٤٤٩/٢)، كتاب الجهاد، باب في سجود الشكر، (ح٢٧٦٨)، واللفظ له، والترمذي في «جامعه» (١٩٣/٣)، كتاب السَّير، باب ما جاء في سجدة الشكر، (ح١٥٧٨)، والذي عندي الترمذي: «حسن غريب»، وهو موافق لما في «تحفة الأشراف» (ح١١٦٩٨)، وأخرجه ابن ماجه في «سننه» (٤٤٦/١)، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة والسجدة عند الشكر، (ح١٣٩٤).

من هذا الوجه»[1].

- الحافظ الذهبي[2]:

للحافظ الذهبي – / – كلام في بعض الرواة المختلف فيهم يذكر الجرح والتعديل ثم ينص على حسن حديثهم، من ذلك:

[١] قال في (فطر بن خليفة) بعد أن ذكر الخلاف فيه: «ليس بذاك المتقن، مع ما فيه من بدعة، ومن أجل ذلك قَرَنه البخاري بآخر، وحديثه من قبيل الحسن»[3].

[٢] وقال في (عبد الرحمن بن عبد الله؛ ابن أبي الزناد) بعد أن ذكر الخلاف فيه جرحًا وتعديلًا: «حديثه من قبيل الحسن»[4]، وقال بعدها: «هو حسن الحديث، وبعضهم يراه حُجَّة»[5].

[٣] وقال عن (إسماعيل بن عيَّاش العنسي): «حديثُ إسماعيلَ عن الحجازيين والعراقيين لا يُحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل

(١) «خلاصة الأحكام» (٦٢٨/٢).
(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، ثم الدمشقي، المقرئ، شمس الدين، ولد سنة (٦٧٣)، من مصنفاته: «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«الكاشف»، وغيرها كثير، قال السيوطي: «إن المحدثين عيال الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر»، توفي سنة (٧٤٨). ترجمته من: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٦٦/٥)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥٢١).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٣٢/٧).
(٤) المصدر السابق (١٦٨/٨).
(٥) المصدر السابق (١٧٠/٨).

الحسن، ويُحتج به إن لم يعارضه أقوى منه»[١].

[٤] وقال عن (يحيى بن يمان العِجْلي) بعد أن ذكر الخلاف فيه: «حديثه من قبيل الحسن»[٢].

- الإمام بدر الدين الزركشي[٣]:

قال عن (خارجة بن عبد الله): «وفي حكمه – يعني: الترمذي – بالصحة نظر، وغايته أن يكون حسنًا، فإن خَارِجَةَ مختلف فيه»[٤].

- الحافظ سراج الدين ابن الملقن[٥]:

قال في «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج»[٦]: «وقال – يعني: الترمذي–:

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣٢١/٨).

(٢) المصدر السابق (٣٥٧/٨).

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبدالله المصري، أبو عبدالله الزركشي، مولده سنة (٧٤٥)، أخذ عن الإسنوي، والبُلقيني، وتخرَّج بمُغُلْطاي في الحديث، كان منقطعًا إلى الاشتغال بالعلم لا يشتغل عنه بشيء، وله أقارب يكفونه أمر دنياه، توفي سنة (٧٩٤)، له: «النكت على البخاري»، و«شرح جمع الجوامع للسبكي»، و«تخريج أحاديث الرافعي»، وغيرها. ترجمته من: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهبة (١٦٧/٣).

(٤) «اللآلئ المنثورة» (ص١٧٦).

(٥) هو أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، الشافعي، أحد شيوخ الشافعية، وأئمة الحديث، ولد سنة (٧٢٣)، كان أبوه نحويًا معروفًا بالتَّقدم في ذلك، ومات والده صغيرًا فرباه زوج أمه الشيخ عيسى المغربي الملقن فعُرف به، سمع من الميدومي وعدَّة، وتخرَّج في الحديث بمغُلطاي، له: «شرح البخاري»، و«شرح العمدة»، و«المقنع» في المصطلح، وغيرها، مات سنة (٨٠٤). ترجمته من: «طبقات الشافعية» (٤٣/٤)، و«طبقات الحفاظ» (ص٥٤٢).

(٦) (٥٤٧/٢).

حسن، وإنما لم يصححه، لأنه من رواية يزيد بن أبي زياد، وهو مختلف فيه».

- الحافظ شهاب الدين البوصيري[١]:

[١] قال: «هذا إسناد حسن، يزيد بن أبي زياد مختلف فيه»[٢].

[٢] وقال: «هذا إسناد حسن، صفوان – يعني: ابن هُبيرة – مختلف فيه»[٣].

[٣] وقال أيضًا: «هذا إسناد حسن، يوسف بن محمد – يعني: ابن صيفي – مختلف فيه»[٤].

[٤] وقال: «هذا إسناد حسن، عبد الله بن محمد – يعني: ابن عَقيل – مختلف فيه»[٥].

– وقال: «هذا إسناد حسن، عبد الله بن محمد بن عَقيل مختلف فيه»[٦].

[٥] وقال: «هذا إسناد حسن، عمار بن محمد مختلف فيه»[٧].

[٦] وقال: «هذا إسناد حسن، شَهر بن حَوْشَب مختلف فيه، وثَّقه أحمد

---

(١) هو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، ولد سنة (٧٦٢)، وسمع الكثير من البرهان التنوخي، والبلقيني، والعراقي، والهيثمي، والطبقة، وحدَّث وخرَّج، وألف: «زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة»، و«زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة»، ولم يزل مُكِبًّا على كتب الحديث وتخريجه إلى أن مات سنة (٨٤٠). ترجمته من: «طبقات الحفاظ» (ص٥٥١).

(٢) «مصباح الزجاجة» (١/١٤٠).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٠).

(٤) المصدر السابق (٣/٦٤).

(٥) المصدر السابق (٣/٢٢٢).

(٦) المصدر السابق (٤/١١٩).

(٧) المصدر السابق (٤/٢٠٨)، وقد تكرر منه هذا الحكم في مواضع كثيرة من الكتاب.

ابن حنبل[١]، وابن معين[٢]، والعجلي[٣]، ويعقوب بن شيبة[٤].

وليَّنه النسائي[٥]، وضعَّفه ابن حزم[٦]، والبيهقي[٧] ...، وباقي رجال الإسناد رجال الصحيح»[٨].

[٧] وقال: «هذا إسناد حسن، عبد الواحد بن قيس مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد رجال الصحيح»[٩].

[٨] وقال: «هذا إسناد حسن، المُهَلَّب بن أبي صُفْرة ذكره ابن حبان في «الثقات»[١٠]، وسماك – هو: ابن حرب – مختلف فيه، قال ابن معين: «ثقة»[١١]، وكذا قال أبو حاتم وزاد: «صدوق»[١٢]، وقال أحمد: «مضطرب الحديث»[١٣]،

---

(١) «الجرح والتعديل» (٣٨٣/٤).
(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٤٠٣١) (ت ٥١٥٩).
(٣) «معرفة الثقات» (ت ٧٤١).
(٤) «المعرفة والتاريخ» (٤٢٦/٢)، وعبارته: «وشهر بن حوشب وإن قال ابن عون: «إن شهرًا قد تركوه» فهو ثقة».
(٥) «الضعفاء والمتروكين» (ت ٢٩٤)، وقال: «ليس بالقوي».
(٦) «المحلى»(١٨٣/٦)، وقال:«ساقط»، وقال عنه(٢٨٨/٧):«متروك»، وقال (٢٤١/٩): «ليث بن أبي سليم ضعيف، عن شهر بن حوشب وهو مثله أو أسقط منه».
(٧) انظر «السنن الكبير» (٢٠٤/١).
(٨) «إتحاف الخيرة المهرة» (٩٢/١).
(٩) المصدر السابق (٢٤٥/١).
(١٠) (٤٥١/٥).
(١١) «الجرح والتعديل» (٢٧٩/٤).
(١٢) المصدر السابق (٢٨٠/٤).
(١٣) المصدر السابق (٢٧٩/٤).

وقال ابن المبارك: «ضعيف»[١]، وقال صالح جزرة: «يضعف»[٢]، وقال يعقوب يعقوب وغيره: «روايته عن عكرمة مضطربة، وروايته عن غيره صالحة»[٣]، وباقي رجال الإسناد ثقات»[٤].

- الحافظ ابن حجر العسقلاني:

[١] قال عن (محمد بن إسحاق): «هذا حديث حسن، ... ورواته ثقات، وقد صحَّحه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وحكى الترمذي عن البخاري أنه صحَّحه، ومع ذلك فقال الترمذي: «حسن غريب»، وذلك لمكان ابن إسحاق، فإنه إمام في المغازي، وأما في غيرها فمختلف فيه، وحديثه مع هذا لا ينزل عن درجة الحسن بشرط السلامة من التدليس»[٥].

– وقال عنه: «حسن الحديث، إلا أنه لا يحتج به إذا خولف»[٦].

– وقال عنه أيضًا: «ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن، إذا صرَّح بالتحديث، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحًا، وهذه طريقة ابن حبان، ومن ذُكِر معه»[٧].

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٢/١٢٠).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٠/٢٩٨).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٢/١٢٠).

(٤) «إتحاف الخيرة المهرة» (١/٤٦٢)، وتكرر منه هذا الحكم في عدد من المواضع في الكتاب.

(٥) «موافقةَ الخُبْرِ الخَبَرِ» (٢/١١٥).

(٦) «فتح الباري» (٦/١١٤).

(٧) المصدر السابق (١٩/٣٥٣).

– وقال عنه: «حاله معروفة، وحديثه في درجة الحسن»[١].

[٢] وقال عن (طلحة بن يحيى بن النعمان الأنصاري): «رواه أبو داود ... وإسناده حسن، فيه طلحة بن يحيى، وهو مختلف فيه»[٢].

[٣] وقال عن (عبد الرحمن بن حبيب بن أَرْدَك): «مختلف فيه، قال النسائي: «منكر الحديث»، ووثَّقه غيره، فهو على هذا حسن»[٣].

[٤] وقال عن (عبد الله بن الوليد بن قيس المصري): «هذا حديث حسن ... ورجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن الوليد، فإنه مصري مختلف فيه»[٤].

[٥] قال: «ومعاوية بن صالح – وإن كان من رجال مسلم – مختلف فيه، فغاية ما يُوصف به أن يُعدَّ ما ينفرد به حسنًا»[٥].

[٦] وقال: «هذا موقوف حسن، رجاله رجال الصحيح إلا عبد الرحمن ابن أبي الزِّناد فلم يخرجا له، لكن البخاري يعلِّق له، وهو مختلف فيه أيضًا»[٦].

[٧] وقال: «هذا حديث حسن، ... ورجاله موثقون من رجال الصحيح إلا حُيَيّ بن عبد الله – وهو بضم المهملة، وفتح المثناة التحتية، وبعدها مثلها مثقلة – معافري، مصري، مختلف فيه، ضَعَّفه البخاري[٧]، وليَّنه

(١) «فتح الباري» (٢٢٠/٢٤).
(٢) «التلخيص الحبير» (٣١٤٠/٦ ح٦٦٥٤).
(٣) المصدر السابق (٢٤٤٥/٥ ح٥١٩٩).
(٤) «نتائج الأفكار» (١١٨/١).
(٥) المصدر السابق (٧٥/٢).
(٦) «موافقة الخُبْر الخَبر» (٤٨٣/١).
(٧) في «تاريخه الكبير» (٧٦/٣) فقال: «فيه نظر».

أحمد[١] والنسائي[٢]، وقال ابن معين وابن عدي: «لا بأس به»[٣]، وذكره ابن ابن حبان في «الثقات»[٤]»[٥].

– وقال: «هذا حديث حسن ...، وحُيَي – بمهملة، ومثناتين تحتانيتين، بصيغة التصغير –، مختلف فيه، ولم يُترك، وقد تفرَّد بهذا الحديث»[٦].

[٨] وقال: «هذا حديث حسن، ...، وأبو جعفر اسمه عيسى بن ماهان، مختلف فيه كذا، وكذا في شيخه»[٧]، وشيخه هو الربيع بن أنس البكري.

[٩] وقال أيضًا: «هذا حديث حسن من هذا الوجه، وخالد بن نافع مختلف فيه»[٨].

[١٠] وقال: «هذا حديث حسن ...، وربيعة بن سيف مختلفٌ فيه، ليَّنه البخاري[٩]، وقال النسائي: «لا بأس به»[١٠]، وقال بعد تخريج حديثه: «ربيعة

---

(١) «العلل ومعرفة الرجال» رواية عبد الله (ت٤٤٨٢)، وقال: «دراج وحيي وزبان هؤلاء الثلاثة أحاديثهم مناكير».

(٢) في «الضعفاء والمتروكين» (ت ١٦٢) فقال: «ليس بالقوي».

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/٢٩٠) وقال: «وأرجو أنه لا بأس به إذا روى عنه ثقة».

(٤) (٦/٢٣٥).

(٥) «نتائج الأفكار» (١/٣٨٦).

(٦) المصدر السابق (٤/١٨٩).

(٧) المصدر السابق (٢/١٣٦).

(٨) المصدر السابق (٣/٢١٢).

(٩) «التاريخ الكبير» (٣/٢٩٠)، وقال: «عنده مناكير».

(١٠) «تهذيب الكمال» (٩/١١٣).

«ربيعة صدوق»، وفي نسخة: «ضعيف»[١]، كذا ذكر المزي في «الأطراف»[٢]، وليس له في النسائي إلا هذا الحديث»[٣].

[١١] وقال: «محمد بن عجلان، وهو صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصًا في روايته عن المَقبُري، فالذي ينفرد به من قبيل الحسن، ولذا يصحح له من يدرج الحسن في الصحيح»[٤].

[١٢] وقال عن (عباد بن منصور): «في السند عباد بن منصور، وحديثه من قبيل الحسن»[٥].

[١٣] وقال عن (فُليح بن سليمان): «تفرَّد به شيخه فليح، وهو مُضَعَّفٌ عند ابن معين[٦]، والنسائي[٧]، وأبي داود[٨]، ووثَّقه آخرون[٩]

(١) في المطبوع من «سنن» النسائي (ح١٨٨٠).
(٢) «تحفة الأشراف» (٣٥٢/٦).
(٣) «نتائج الأفكار» (٣٥٠/٤).
(٤) المصدر السابق (١١٣/١)، وقد قال الذهبي عن (محمد بن عجلان) في «تاريخ الإسلام» (٩٧٣/٣): «وحديثه من قبيل الحسن».
(٥) «فتح الباري» (٣٦/٢٤).
(٦) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري (ت ٧٦٦) وفيه: «سمعت يحيى وسئل عن فُليح ابن سليمان فلم يقو أمره»، وقال (ت ١٢١٢): «وفليح بن سليمان، وابن عقيل، وعاصم بن عبيد الله لا يحتج بحديثهم»، وقال (ت ١٩٨٨): «أبو كامل محمد ابن طلحة، وفليح بن سليمان، وأيوب بن عتبة ليسوا هم بشيء».
(٧) «الضعفاء والمتروكين» (ت ٤٨٦) وقال: «ليس بالقوي».
(٨) «تهذيب الكمال» (٣٢١/٢٣).
(٩) كابن عدي في «كامله» (١٤٤/٧) حيث قال: «وهو عندي لا بأس به»، والدارقطني حيث قال في «سؤالات الحاكم له» (ت ٤٦٥): «ثقة».

فحديثه من قبيل الحسن»[١].

- **الحافظ السخاوي[٢]:**

[١] قال عن (أسامة بن زيد الليثي مولاهم) بعد أن ذكر الخلاف فيه: «وحديثه من قبيل الحسن»[٣].

[٢] وقال عن (محمد بن عجلان المدني) بعد أن ذكر الخلاف فيه: «والحق أن حديثه من قبيل الحسن»[٤].

- **الحافظ جلال الدين السيوطي[٥]:**

قال: «وكثير – يعني: ابن شِنْظِير – مختلف فيه، فالحديث حسن»[٦].

---

(١) «فتح الباري» (٦٩/٤).

(٢) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، مولده بالقاهرة سنة (٨٣١)، ووفاته بالمدينة المنورة سنة (٩٠٢)، صنَّف: «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، و«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي»، و«المقاصد الحسنة»، و«القول البديع في أحكام الصلاة على الحبيب الشفيع»، و«الجواهر المكللة في الأخبار المسلسلة». ترجمته من: «النور السافر» للعيدروس (ص١٨)، و«الأعلام» (١٩٤/٦).

(٣) «التحفة اللطيفة» (١٦٧/١).

(٤) المصدر السابق (٥٣٧/٢).

(٥) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضيري، السيوطي، ولد سنة (٨٤٩)، من كتبه: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الأشباه والنظائر» في العربية، و«الأشباه والنظائر» في فروع الشافعية، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، و«تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، وغيرها كثير، توفي سنة (٩١١). ترجمته من: «البدر الطالع» للشوكاني (٣٢٨/١)، و«الأعلام» للزركلي (٣٠١/٣).

(٦) انظر «الدرر المنتثرة» (ص٩١).

والخلاصة المستفادة من كلام النقاد السابق تنحصر في النقاط التالية:

الأولى: أن الراوي المختلف فيه يشترط فيه أن يكون من أهل الصدق، والمقصود بأهل الصدق: أهل العدالة، فشرط المختلف فيه: أن يكون عدلًا، قال الحافظ ابن القطان عن (عبد الله بن صالح)، و(معاوية بن صالح): «من أهل الصدق»، وقال الحافظ عن (محمد بن عجلان): «وهو صدوق».

الثانية: أن حديثَ الراوي المختلف فيه حسنٌ عند تفرده به، وذلك بقيدين:

(١) مراعاة ما ضُعف فيه الراوي المختلف فيه، وقد عبَّر الحافظ ابن القطان عن هذا القيد بإطلاق دون تمثيلٍ له فقال عن (عبد الله بن صالح؛ كاتب الليث): «لم يثبت عليه ما يَسقط له حديثه»، وكذا عبَّر عنه الحافظ بعدم الترك فقال عن (حُيَيِّ بن عبد الله): «ولم يُترك».

ومن أمثلة ما يَسقط به حديث الراوي أو يترك حديثه لأجله: التدليس، قال الحافظ عن (محمد بن إسحاق): «وحديثه مع هذا لا ينزل عن درجة الحسن بشرط السلامة من التدليس»، وقال عنه أيضًا: «ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن، إذا صرَّح بالتحديث».

ومثل التدليس التضعيف في بعض الشيوخ، قال الحافظ في (محمد ابن عجلان): «وهو صدوق، لكن في حفظه شيء، وخصوصًا في روايته عن المَقبُري».

والتضعيف في انتقاله لبعض البلدان، قال الذهبي عن (إسماعيل ابن عياش): «حديثُ إسماعيلَ عن الحجازيين والعراقيين لا يُحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن».

(٢) عدم مخالفته لمن هو أقوى منه، قال الحافظ عن (محمد

ابن إسحاق): «لا يحتج به إذا خولف»، فإن فُقِد واحد من هذين القيدين أو كليهما ضُعِّف حَدِيث الراوي المختلف فيه.

الثالثة: أن ضعف المختلف فيه غالبًا من جهة سوء حفظه، قال الحافظ ابن القطان في (عبد الله بن محمد بن عَقيل): «ضَعَّفه قوم بسوء الحفظ».

***

المبحث الرابع

مقارنة كلام النقاد السابق بكلام الحافظ في "التقريب"

قارنت في هذا المبحث بين الرواة السابق ذكرهم في (المبحث الثالث) وبين كلام الحافظ في «تقريب التهذيب»، وذلك لما يأتي:

– لإظهار أن منهج الحافظ في «التقريب» منهجٌ خاص بالكتاب، لا يسير فيه على طريقة المحدثين العامة[١].

– اضطراب بعض العلماء في فهم مدلولات مراتب الحافظ في «التقريب»، فالمقارنة مقصودٌ بها إنارة الدرب وتوضيح الصورة.

– حكم بعض العلماء بضعف حديث رواة المرتبة الخامسة[٢] عند الحافظ الحافظ في «التقريب»، وهذه الدراسة مع هذه المقارنة تنفيان ذلك.

وإليكم الجدول:

---

(١) من ذلك: عدُّه المرتبة الأولى من مراتب التعديل: الصحابة، ومعلوم أنها ليست مرتبة من مراتب التعديل، وإنما هي منحة إلهية، وكذلك جعله من أكد مدحه بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة، كثقة ثقة مرتبة واحدة، ومعلوم من صنيعه هو خارج «التقريب» أنهما مرتبتان، جريًا على الاصطلاح العام، وانظر ما كتبه شيخنا الشيخ محمد عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب «تقريب التهذيب» (ص٥١ : ٧٢).

(٢) وهي التي قال عنها: «من قَصُرَ عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بـ: صدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تَغَيَّر بأَخَرة، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة؛ كالتشيع، والقَدَرِ، والنَّصبِ، والإرجاء، والتَّجَهُّمِ، مع بيان الداعية من غيره».

م	اسم الراوي	كلام الحافظ في «التقريب»
١	أسامة بن زيد الليثي	صدوق يهم
٢	إسماعيل بن عياش العنسي	صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم
٣	بكار بن عبد العزيز، أبو بكرة	صدوق يهم
٤	جعفر بن سليمان الضُّبَعي	صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع
٥	حجاج بن أرطأة النخعي	صدوق كثير الخطأ والتدليس
٦	حُيَي بن عبدالله بن شريح المعافري(*)[1]	صدوق يهم
٧	خارجة بن عبد الله الأنصاري	صدوق له أوهام
٨	الربيع بن أنس البكري (*)	صدوق له أوهام ورمي بالتشيع
٩	ربيعة بن سيف المعافري (*)	صدوق له مناكير
١٠	سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري	صدوق، سيء الحفظ
١١	سِمَاك بن حرب الكوفي	صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغيَّر بأخرة فكان ربما تَلَقَّن
١٢	سلام بن سليمان القارئ	صدوق يهم
١٣	شهر بن حوشب الأشعري	صدوق، كثير الإرسال والأوهام

(١) وضعت هذه النجمة (*) بجوار الرواة الذين قال عنهم الحافظ في كتبه غير «تقريب التهذيب»:«مختلف فيه» .

م	اسم الراوي	كلام الحافظ في «التقريب»
١٤	صفوان بن هُبيرة العيشي	لين الحديث
١٥	طلحة بن يحيى بن النعمان الأنصاري(*)	صدوق يهم
١٦	عاصم بن عبيدالله بن عاصم العدوي	ضعيف
١٧	عباد بن منصور الناجي (*)	صدوق رمي بالقَدَرِ، وكان يُدلِّس، وتغير بأخرة
١٨	عبد الله بن صالح المصري، كاتب الليث	صدوق، كثير الغلط، ثَبْتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلة
١٩	عبدالله بن محمد بن عَقيل الهاشمي	صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغيَّر بأخرة
٢٠	عبدالله بن الوليد بن قيس المصري(*)	لين الحديث
٢١	عبدالرحمن بن حبيب بن أردك (*)	لين الحديث
٢٢	عبدالرحمن بن عبدالله؛ ابن أبي الزناد(*)	صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيها
٢٣	عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوردي	صدوق كان يُحدِّث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: «حديثه عن عبيد الله العمري منكر».
٢٤	عبد الواحد بن قيس الدمشقي	صدوق، له أوهام ومراسيل
٢٥	عثمان بن أبي العاتكة سليمان الأزدي	صدوق، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني

م	اسم الراوي	كلام الحافظ في «التقريب»
٢٦	عمار بن محمد الثوري	صدوق يخطئ، وكان عابدًا
٢٧	عيسى بن عبد الله بن ماهان (*)	صدوق سيء الحفظ خصوصًا عن مغيرة
٢٨	فطر بن خليفة المخزومي مولاهم	صدوق، رمي بالتشيع
٢٩	فليح بن سليمان المدني (*)	صدوق كثير الخطأ
٣٠	القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي	صدوق يغرب كثيرًا
٣١	كثير بن شِنْظير	صدوق يخطئ
٣٢	مبارك بن فَضَالة البصري	صدوق يدلس ويسوي
٣٣	محمد بن إسحاق بن يسار (*)	صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر
٣٤	محمد بن عجلان المدني (*)	صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة
٣٥	محمد بن مسلم الطائفي	صدوق يخطئ من حفظه
٣٦	معاوية بن صالح بن حدير (*)	صدوق له أوهام
٣٧	المنهال بن خليفة العجلي	ضعيف
٣٨	هشام بن سعد المدني	صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع
٣٩	يحيى بن يمان العجلي	صدوق عابد، يخطئ كثيرًا، وقد تغيّر
٤٠	يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم	ضعيف، كَبُر فتغَيَّر وصار يتلقَّن، وكان شيعيًا
٤١	يوسف بن محمد بن صيفي	مقبول

من خلال الجدول السابق ظهر لي ما يأتي:

- **أن الرواة المختلف فيهم المذكورين في (المبحث الثالث) جُلّهم من أصحاب المرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر في «تقريبه»، واثنان منهم من رواة المرتبة السادسة(١)، وثلاثة من رواة المرتبة الثامنة(٢).**
- **أن مَن عبَّر عنهم الحافظ بـ «مختلف فيه» في كلامه السابق ثلاثة عشر راويًا كلهم من أصحاب المرتبة الخامسة في «التقريب».**
- **ليست هناك مشكلة أن يعتبر الحافظ عددًا من الرواة المختلف ضعفاء – من أصحاب المرتبة الثامنة في «التقريب» – فهذا** من اجتهاد النقاد في الحكم على الرواة.

***

(١) وهي التي قال عنها: «من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث».

(٢) وهي: «مَن لم يوجد فيه توثيقٌ لمعتبر، ووُجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف».

الخاتمة

وتشتمل على أهم نتائج البحث وتوصياته.

أما أهم النتائج فهي:

(١) الراوي المختلف فيه: هو الذي اختلفت فيه كلمة النقاد جرحًا وتعديلًا.

(٢) ألَّف الحافظان ابن شاهين والمنذري في المختلف فيه إلا أنهما لم يذكرا درجة حديث أصحاب هذه المرتبة.

(٣) تعدَّدت أسباب اختلاف النقاد في الرواة جرحًا وتعديلًا، فينبغي للباحثين معرفة الأسباب هذه مع جدية التعامل معها للوصول إلى حكم عادل ومنصف في الراوي.

(٤) اتفقت كلمة النقاد على أن الراوي المختلف فيه من أهل الصدق، وأن حديثه حسن عند تفرده بقيدين: عدم ثبوت ما يترك به، وعدم مخالفته لمن هو أولى منه.

(٥) الحافظان الذهبي والسخاوي لم يستخدما عبارة «مختلف فيه»، وإنما طريقتهما أن يذكرا الخلاف في الراوي جرحًا وتعديلًا ثم يعلقان بقولهما: «وحديثه من قبيل الحسن».

(٦) ممن وقفت عليه مكثرًا من استخدام عبارة «مختلف فيه» مع بيان حكم صاحبها: الحافظان ابن القطان والبوصيري.

(٧) أن المرتبة الخامسة عند الحافظ في «تقريبه» هي مرتبة الرواة المختلف فيهم، وبالتالي فحديث رجال هذه المرتبة حسن بالقيدين المذكورين.

أما عن التوصيات:

(١) ينبغي على الباحثين التأني في أحكامهم على الأحاديث، مع مراعاة مأخذ كلام النقاد الأكابر في الرواة جرحًا، وتعديلًا، واختلافًا.

(٢) عمل دراسة موسعة تجمع كل الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا.

(٣) تنبيه الباحثين على أن بعض مراتب الحافظ في «التقريب» كالمرتبة الأولى، والخامسة، والسادسة هي مراتب خاصة بالكتاب لا تجري على الاصطلاح العام للمحدثين.

***

فهرس المراجع والمصادر

(١) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ البوصيري، ط: دار الوطن، الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٢) أحوال الرجال للجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٣) الأعلام للزركلي، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

(٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، ط: دار المعرفة، بيروت.

(٥) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام للحافظ ابن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط: دار طيبة، الرياض، الثانية ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، ط: وزارة الإعلام الكويتية.

(٧) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام للحافظ الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى ٢٠٠٣م.

(٨) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، تونس، الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م.

(٩) التاريخ الكبير للإمام البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدَّكَّن، الهند.

(١٠) تاريخ يحيى بن معين، رواية عثمان الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط: دار المأمون للتراث، دمشق.

(١١) تاريخ يحيى بن معين، رواية الدوري، تحقيق: الدكتور/ أحمد محمد نور سيف، ط: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، بجامعة الملك عبد العزيز، بمكة المكرمة، الأولى ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
(١٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الحق، ط: الدار القيمة، الهند، والمكتب الإسلامي، الثانية، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
(١٣) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة للحافظ السخاوي، ط: دار الكتب العلميه، بيروت، الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
(١٤) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج للحافظ ابن الملقن، تحقيق: عبد الله سعاف اللحياني، ط: دار حراء، مكة المكرمة، الأولى ١٤٠٦هـ.
(١٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للحافظ السيوطي، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار المنهاج، جدة، الأولى ١٤٣٧هـ ٢٠١٦م.
(١٦) تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
(١٧) الترغيب والترهيب للحافظ المنذري، تحقيق: مصطفى محمد عمارة، ط: الريان للتراث ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
(١٨) تشنيف الأسماع بشيوخ الإجازة والسماع للدكتور محمود سعيد ممدوح، ط: دار الشباب.
(١٩) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار المنهاج، جدة، الثانية ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
(٢٠) التلخيص الحبير تخريج أحاديث الرافعي الكبير للحافظ ابن حجر،

تحقيق: محمد الثاني عمر، ط: دار أضواء السلف، الرياض، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

(٢١) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، ط: دار الفكر، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٢٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي، تحقيق: بشار عواد، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

(٢٣) الثقات للحافظ ابن حبان، ط: دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة الهند، الأولى.

(٢٤) جامع الإمام الترمذي، تحقيق: بشار عواد، ط: دار الغرب الإسلامي، الثانية ١٩٩٨م.

(٢٥) الجرح والتعديل للإمام أبي محمد بن أبي حاتم الرازي، ط: دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة الهند، الأولى.

(٢٦) خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام للإمام النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٢٧) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ ابن حجر، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند، الثانية ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م.

(٢٨) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للحافظ السيوطي، تحقيق: محمود الأرناؤوط ومحمد قهوجي، ط: مكتبة دار العروبة، الكويت، الثانية ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

(٢٩) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للحافظ الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، توزيع مكتبة الرشد، الرياض.
(٣٠) سنن الإمام ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط: عيسى الحلبي.
(٣١) سنن الإمام أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد عوامة، ط: دار اليسر، المدينة المنورة، ودار المنهاج، جدة، الثالثة ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
(٣٢) سنن الإمام النسائي، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، بحلب، الرابعة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
(٣٣) السنن الكبير للإمام البيهقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مركز هجر، الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠١١م.
(٣٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
(٣٥) سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط: كتب خانه جميلي، باكستان، الأولى ١٤٠٤هـ.
(٣٦) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط: مؤسسة الرسالة بيروت، الرابعة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
(٣٧) شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار السلام، السادسة ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.

(٣٨) الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط: دار الصميعي، الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
(٣٩) الضعفاء والمتروكين للإمام النسائي، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
(٤٠) طبقات الحفاظ للحافظ السيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
(٤١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، تحقيق: عبد العليم خان، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٧هـ.
(٤٢) الطبقات الكبير لابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، ط: الخانجي، الأولى ٢٠٠١م.
(٤٣) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط: دار الخاني، الرياض، الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
(٤٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط: دار الرسالة العالمية، دمشق، الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.
(٤٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ السخاوي، تحقيق: عبدالكريم الخضير، ومحمد فهيد، ط: مكتبة دار المنهاج، الرياض، الثانية ١٤٣٢هـ.
(٤٦) لسان الميزان للحافظ ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

(٤٧) الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
(٤٨) اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
(٤٩) كتاب المجروحين للحافظ ابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد، ط: دار الصميعي، الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
(٥٠) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم المدني، ط: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
(٥١) المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري، مصورة دار الفكر، بيروت للطبعة الأولى.
(٥٢) المختلف فيهم للحافظ ابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
(٥٣) مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
(٥٤) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للحافظ بوصيري، تحقيق: محمد الكشناوي، ط: دار العربية، بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
(٥٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ط: المكتبة العلمية، بيروت.

(٥٦) المصنف للإمام أبي بكر ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوَّامة، ط: دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، دمشق، الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
(٥٧) المعجم الوسيط، ط: مجمع اللغة العربية، الثالثة.
(٥٨) معرفة الثقات للحافظ العجلي، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
(٥٩) المعرفة والتاريخ للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
(٦٠) المغني في الضعفاء للحافظ الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، ط: إدارة إحياء التراث الإسلامي، بقطر.
(٦١) المنهج الحديث في علوم الحديث للدكتور محمد محمد السماحي، ط: دار العهد الجديد، الأولى ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
(٦٢) موافقة الخُبْر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر للحافظ ابن حجر، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الثانية ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
(٦٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ الذهبي، اعتنى بها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط: دار السلام، الخامسة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
(٦٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: دار المعرفة، بيروت، مصورة عن طبعة عيسى البابي الحلبي.

(٦٥) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار للحافظ ابن حجر، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط: دار ابن كثير، دمشق، الثانية ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

(٦٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر، تحقيق: نور الدين عتر، ط: دار البصائر.

(٦٧) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر، تحقيق: ربيع ابن هادي عمير، ط: دار الراية، الرياض، الرابعة ١٤١٧هـ.

(٦٨) النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعَيْدَرُوس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.

(٦٩) هدي الساري لمقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط: دار الرسالة العالمية، دمشق، الأولى ١٤٣٤هـ ٢٠١٣م.

(٧٠) هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث للشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي، اعتنى بها رمزي دمشقية، ط: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الأولى ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.

****